



الإسكوا

تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا

٢٠٠٧-٢٠٠٨



الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا



الإسكوا

تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا

٢٠٠٨-٢٠٠٧

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/EAD/2008/Technical Material.1
7 December 2007
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الف. لحة عامة

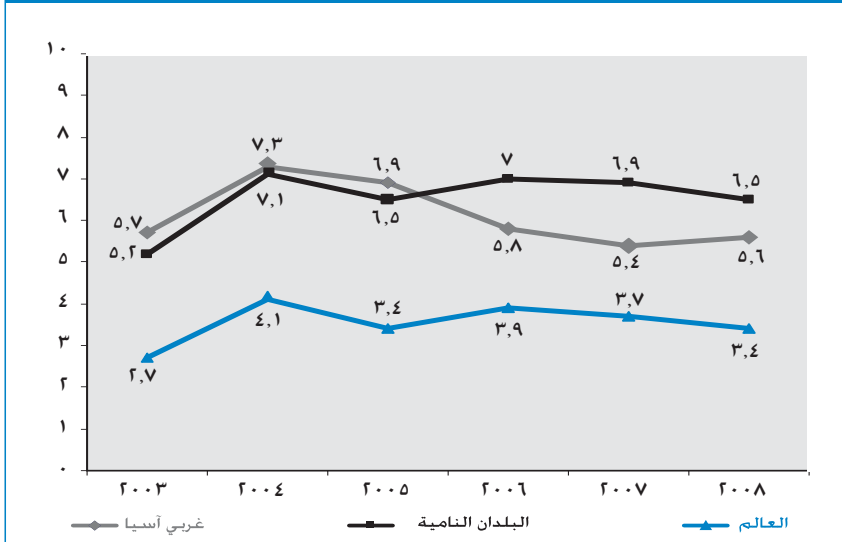
سجلت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في عام ٢٠٠٧، نمواً قوياً للعام الخامس على التوالي، في أعقاب ارتفاع مستمر لأسعار النفط، وبدعم من مناخ الاقتصاد العالمي الكلي. وفي عام ٢٠٠٧ سجلت المنطقة بمجملها نمواً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يُقدر بنسبة ٥,٤ في المائة، أي أعلى بكثير من متوسط النمو العالمي البالغ ٢,٧ في المائة، رغم بقائه دون متوسط النمو المتوقع للبلدان النامية والمقدر بنسبة ٦,٩ في المائة (انظر الشكل ١).^١ ومن المرجح أن يستمر التوسع الاقتصادي القوي في المنطقة في عام ٢٠٠٨، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٦ في المائة، نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط والطلب المحلي القوي في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط المحددة من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) مرتفعة ومتقلبة طوال عام ٢٠٠٨ نتيجة الطلب العالمي المتزايد على الطاقة والقدرة المحدودة على زيادة إنتاج النفط ومخوقات التكرير واستمرار القلق من انقطاع إمدادات النفط نتيجة النزاعات الجيوسياسية.^٢ ووفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، فإن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ نتيجة استمرار التوسع السريع في احتياجات البلدان النامية التي تشهد نمواً سريعاً، لاسيما الصين والهند، بينما يتوقع أن يبقى الطلب على المنتجات النفطية ثابتاً في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وقد استمر ارتفاع أسعار النفط طوال عام ٢٠٠٧ بعد انخفاضات حادة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٦. وارتفع معدل السعر الشهري لنفط الأوبك من ٥٠,٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٨٩,٠ دولاراً أمريكياً في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وبنهاية ذلك الشهر بلغت أسعار النفط الخام معدلات الأسعار التضخمية المقدرة منذ مطلع الثمانينات، ثم عادت وانخفضت قليلاً. واعتباراً من منتصف كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٧، وصل متوسط السعر السنوي لنفط الأوبك إلى مبلغ ٦٨,٤ دولاراً أمريكياً، أي بزيادة سنوية مقدارها ١٢ في المائة عن عام ٢٠٠٦. وبينما يصعب معرفة الاتجاهات المستقبلية لأسواق الطاقة، فمن المرجح أن تبقى مستويات أسعار النفط مرتفعة على المدى القصير. ويفترض السيناريو الأساسي الذي تقوم عليه توقعات الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا أن أسعار النفط سوف تتخفف قليلاً عن مستوياتها الراهنة خلال عام ٢٠٠٨، وبالتالي سيبلغ متوسط السعر السنوي لنفط الأوبك ٦٩,٠ دولاراً أمريكياً.

١ يتضمن المرفق تقديرات وتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الثلاثة عشر بلداً الأعضاء في الإسكوا، فضلاً عن متوسطات إقليمية ودون إقليمية.

٢ تاريخياً، جرى تسعير سلة أسعار نفط الأوبك دون سعر نفط وست تكساس انترميديت (WTI) بمعدل ٢ إلى ٤ دولارات أمريكية للبرميل الواحد ودون سعر البرنت (Brent) بمعدل دولار إلى دولارين أمريكيين. وفي عام ٢٠٠٧ اتسع الفارق كثيراً بين سعر نفط غربي تكساس المتوسط ونفط الأوبك ليبلغ معدل ٦ إلى ٨ دولارات أمريكية للبرميل.

الشكل ١- متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المناطق (نسبة مئوية)



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمصادر الإحصائية ذات الصلة. بيانات ٢٠٠٧ (تقديرات) وبيانات ٢٠٠٨ (توقعات)

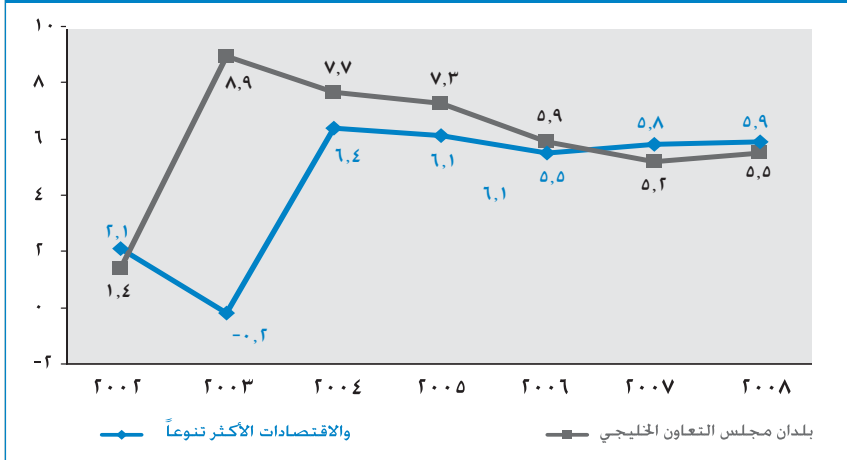
وفي عام ٢٠٠٧، قدّر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بـ ٥,٢ في المائة، أي ما يمثل انخفاضاً قليلاً عن متوسط ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٢). وفي عام ٢٠٠٨، من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٥ في المائة، مدعوماً باستمرار ارتفاع إيرادات النفط وتزايد الإنفاق العام وبمناخ استثمار إيجابي. إلا أن صورة الاقتصاد الكلي الإيجابية اهتزت جراء ارتفاع معدلات التضخم. وتسبب ذلك في تآكل القدرة الشرائية المحلية وتزايد الضغط على السلطات النقدية من أجل إعادة النظر في نظم أسعار الصرف. واعتباراً من عام ٢٠٠٤، وبعد عقد من استقرار ارتفاع الأسعار، بدأت معدلات التضخم بالارتفاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبشكل أساسي في الاقتصادات سريعة النمو مثل قطر والإمارات العربية المتحدة^٣. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، تخطى التضخم معدلات لم يبلغها على مدى سنوات عديدة في جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) الستة، حيث شهد الطلب المحلي توسعاً كبيراً وازداد حجم الكتلة النقدية. وفي الوقت نفسه شهد الدولار الأمريكي ضعفاً حاداً مقابل العملات الرئيسية.

٣ تشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

٤ كان استقرار ارتفاع الأسعار في الماضي مدعوماً بعوامل من بينها ربط العملات الوطنية بدولار الولايات المتحدة. ولا يزال هذا الربط قائماً حالياً في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، فيما عدا الكويت التي أسقطت ربط عملتها بالدولار في أيار/مايو ٢٠٠٧ واستبدلته بسلة من العملات غير مصرح عنها.

ولمواجهة حالة الاضطراب التي شهدتها الأسواق المالية الدولية وتزايد القلق من حدوث انكماش وشيك قام البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض أسعار الفائدة الرئيسية.

الشكل ٢ - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعتي بلدان مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الأكثر تنوعاً (النسبة المئوية)



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية. بيانات ٢٠٠٧ (تقديرات) وبيانات ٢٠٠٨ (توقعات)

ونتيجة لاختلاف الاتجاهات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الخليج، ظهر نقاش ساخن بين الخبراء الماليين والاقتصاديين وصانعي القرار حول أفضل السبل لتأمين مصالح دول مجلس التعاون الخليجي، إما عن طريق رفع أسعار العملات المحلية أو التحول إلى نظم أسعار صرف أكثر مرونة، أو الإبقاء على ربط العملات بدولار الولايات المتحدة.

وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً والبلدان المتأثرة بالنزاعات في منطقة الإسكوا سجل معدل النمو ارتفاعاً متواضعاً من ٥,٥ في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٨ في عام ٢٠٠٧، وارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٨ في المائة إلى ٦,٠ في المائة (انظر الشكل ٢). إلا أن هذا المتوسط المرتفع نسبياً يخفي تباينات كبيرة بين البلدان منفردة. فاستناداً إلى مستويات قياسية من الاستثمار الأجنبي المباشر وقوة الطلب المحلي يبقى النمو قوياً في مصر، وتظل ظروف الاقتصاد الكلي ملائمة في الأردن والجمهورية العربية السورية، بالرغم من حدوث تباطؤ طفيف في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٧. وبالمقابل، شهد كل من لبنان واليمن عاماً آخر من النمو دون مستوى إمكاناتهما.

٥ تشمل البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا كلاً من مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن. وفي نطاق هذا البحث يجري تناول العراق وفلسطين على حدة كدولة وإقليم متأثرين بالنزاعات.

ففي لبنان، ترك استمرار التأزم بين الحكومة والمعارضة السياسية الرئيسية، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار الأمني، أثراً سلبياً على الاستثمار المحلي والأجنبي وعلى الإنفاق الخاص والإيرادات السياحية. ونتيجة لذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ بعد أن كان صفرأ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي اليمن، ساهم ارتفاع أسعار النفط وأموال المساعدات الإنمائية في دعم الطلب المحلي والتخفيف من أثر انخفاض إنتاج النفط. إلا أنه في ضوء ارتفاع معدلات تزايد السكان، يبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بمعدل ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ أدنى بكثير من المعدل المطلوب لتسريع التقدم نحو تحقيق غايات الحد من الفقر.

وعلى العموم، يتوقع في عام ٢٠٠٨ أن يبقى نمط النمو في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً دون تغيير وأن ينخفض متوسط معدل النمو إلى ٥,٨ في المائة. وبينما يتوقع أن ينخفض معدل النمو في مصر حوالى نصف نقطة مئوية ليبلغ ٦,٧ في المائة، يتوقع حدوث انتعاش اقتصادي طفيف في لبنان وأن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل ٣ في المائة.

أما في العراق وفلسطين، فقد استمر التأثير السلبي للعنف وانعدام الاستقرار السياسي على التطورات الاقتصادية في عام ٢٠٠٧. ففي العراق يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٦,١ في المائة، في أعقاب ارتفاع أسعار النفط وتوسع نطاق الأنشطة في مجال القطاع غير النفطي الذي يُعزى إلى حد بعيد إلى تزايد المساعدات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، حدث انخفاض كبير في معدلات التضخم والبطالة. وبالإستناد إلى فرضية استمرار ارتفاع أسعار النفط وانخفاض أعمال العنف في عام ٢٠٠٨، يتوقع أن يرتفع النمو في العراق بمعدل ٧,٥ في المائة. وفي فلسطين، أدى انخفاض المساعدات الأجنبية والقيود المفروضة على حركة البضائع والسكان ورأس المال إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي خلال الربعين الأولين من عام ٢٠٠٧، مع حدوث انتعاش متواضع خلال الربع الثالث منه. ولو حدث، فرضاً، بعض التقدم على الجبهة السياسية، وكذلك تزايد تدفق المساعدات الأجنبية، يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨.

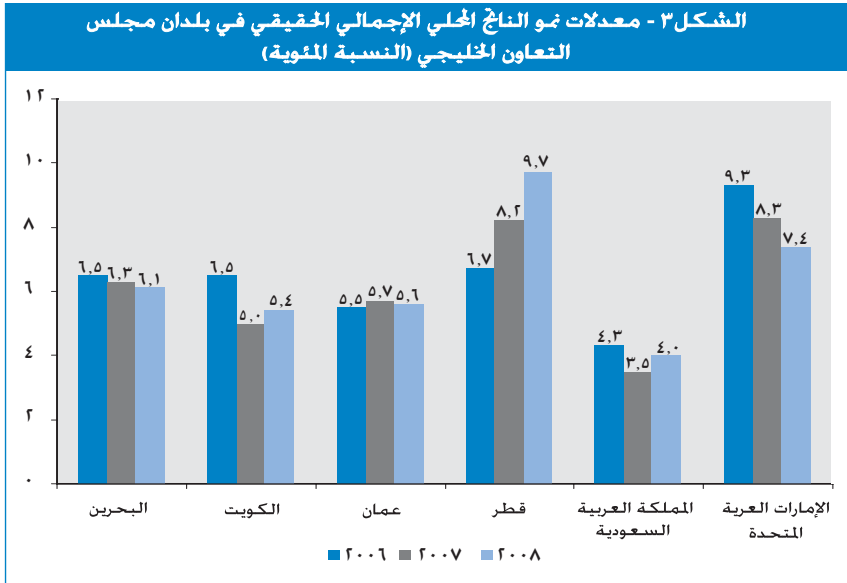
باء. بلدان مجلس التعاون الخليجي

في عام ٢٠٠٧، استمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٢، ولو بسرعة أقل من السنوات السابقة. ويقدر أن يكون متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض في هذه المجموعة من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وفي ظروف استقرار الاقتصاد الكلي، تسبب استمرار الارتفاع في إيرادات تصدير النفط في تزايد الطلب على الاستهلاك المحلي والإنفاق الاستثماري، وبالتالي المساهمة في نمو قوي للقطاع غير النفطي، لاسيما في مجالات البناء والتصنيع والتجارة والخدمات المالية. ومن المتوقع أن يكون متوسط السعر السنوي لنفط الأوبك قد ارتفع بنسبة ١٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهو ما يغطي، بل يفوق الانخفاض المقدّر بين ٢ و٥ في المائة في إجمالي إنتاج النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلى سبيل المثال، فقد ساهمت مشاريع الاستثمار العامة الكبيرة في قطاعي النفط والغاز وفي مجالات البنى التحتية والعقارات والصناعة المعدنية والمياه والسياحة، في نمو الناتج المحلي الإجمالي أثناء السنوات الأخيرة وزادت أيضاً القدرات الإنتاجية المستقبلية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت الإصلاحات المؤسسية في تحفيز أنشطة القطاع الخاص. وقد سلط التقرير الأخير للبنك الدولي بعنوان "ممارسة الأعمال التجارية ٢٠٠٨" ("Doing Business 2008") الضوء على الجهود الإصلاحية الإيجابية في المملكة العربية السعودية، التي حسنت ترتيبها في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية من المرتبة ٢٨ في عام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٢٣ في عام ٢٠٠٨. كما حققت البلدان الثلاثة الأخرى التي يشملها ذلك التقرير أيضاً، وهي الكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة، تقدماً ملحوظاً أثناء السنوات الأخيرة.

وتظل الآفاق الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي إيجابية. ويتوقع أن يتسارع متوسط النمو في عام ٢٠٠٨ ليبلغ ٥,٥ في المائة نتيجة الارتفاع المتوقع لأسعار النفط واستمرار الزيادة في الإنفاق الحكومي. وكما في عام ٢٠٠٧، يتوقع أن تسجل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة أعلى معدل نمو في هذه المجموعة من البلدان (انظر الشكل ٢ في الصفحة ٨ والجدول ١ في الصفحة ٢٣). وفي قطر، من المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي من ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، وأن تشكل الزيادة الكبيرة في النفقات العامة وزيادة إنتاج النفط والغاز، وما يرافق ذلك من نمو سكاني كبير، المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي الحالي.

٦ يضع هذا المؤشر ترتيباً لـ ١٧٨ بلداً في المجموع. انظر:

The World Bank, Doing Business 2008, which is available at: <http://www.doingbusiness.org/documents/DB-2008-overview.pdf>.



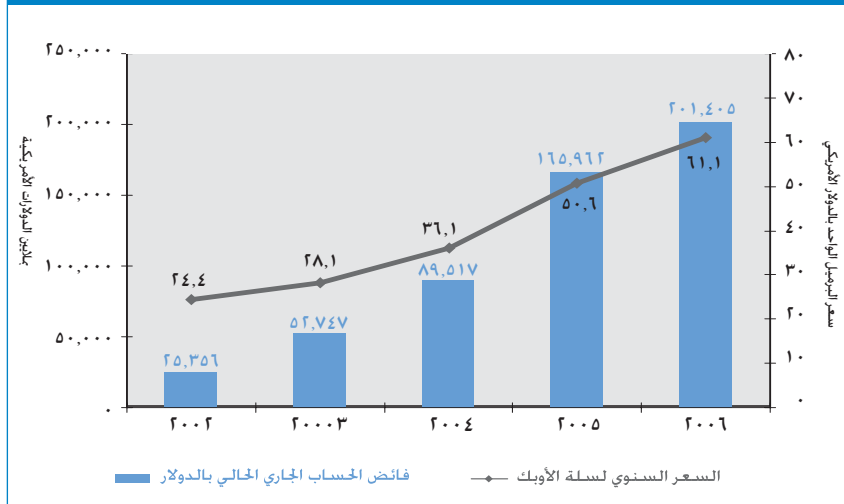
المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية. بيانات ٢٠٠٧ (تقديرات) وبيانات ٢٠٠٨ (توقعات)

من المرتقب أن تشهد الإمارات العربية المتحدة تراجعاً طفيفاً في النمو في عام ٢٠٠٨، حيث سيبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع ٧,٤ في المائة مقابل نمو بلغ حسب التقديرات ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. وبالمقابل، من المتوقع أن يسجل النمو في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً أكبر في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من الأداء القوي للقطاع غير النفطي، من المقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٣,٥ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧، وهو معدل أقل بكثير من معدلات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تراجع هام في إنتاج النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ وفي شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠٧، حيث أسفر ذلك عن انخفاض يقدر بـ ٧ في المائة من إنتاج المملكة اليومي. واستناداً إلى التوقعات بارتفاع معدل إنتاج النفط وزيادة الاستثمار الخاص والإنفاق الحكومي القوي، من المتوقع أن يتزايد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية بنسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفي البحرين والكويت وقطر، من المرجح أن يستمر الأداء الاقتصادي القوي الذي شهدته السنوات الأخيرة خلال عام ٢٠٠٨ وأن تكون معدلات النمو مشابهة لمعدلات عام ٢٠٠٧.

ونتيجة للارتفاع الكبير في إيرادات النفط، حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي فوائض عالية في الميزانية والحساب الجاري على مدى السنوات القليلة الماضية (انظر الشكل ٤). ووفقاً

للبليانات الوطنية، فقد ارتفع مجموع فوائض الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي الستة مجتمعة من ٢٥,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ (٧,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي) إلى حوالي ٢٠١,٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ (٤٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالأرقام المطلقة، يعتبر فائض الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية الأكبر بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ نسبة ٤٩ في المائة من مجموع فائض الحساب الجاري في عام ٢٠٠٦، بينما بلغ فائض كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة نسبة ٢٥ في المائة ونسبة ١٧ في المائة بالترتيب. وفي عام ٢٠٠٦، تراوحت نسب الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين ١٦,٥ في المائة في البحرين و٨٦,٩ في المائة في الكويت. ومن المتوقع إن تكون فوائض الحساب الجاري قد انخفضت قليلاً في عام ٢٠٠٧ نتيجة لانخفاض صادرات النفط من المملكة العربية السعودية وتزايد الإنفاق على الواردات. وفي عام ٢٠٠٨، يتوقع أن يفوق نمو الإنفاق على الواردات نمو إيرادات التصدير، الأمر الذي سيكون له أيضاً تأثير طفيف على انخفاض مجموع فائض الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

الشكل ٤ - أسعار نفط الأوبك وفائض الحساب الجاري الحالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى بيانات الأوبك ومصادر إحصائية وطنية.

وفي مقابل فوائض الحساب الجاري الهامة، هناك تدفق كبير لرؤوس الأموال إلى الخارج وارتفاع في الأصول الدولية التي تمتلكها البنوك المركزية والحكومات. وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي يجري تحويل جزء كبير من هذه الأصول إلى ما يسمى بصناديق التثبيت أو الصناديق السيادية، وتشمل هذه الأخيرة جهاز أبوظبي للاستثمار والهيئة العامة للاستثمار في

الكويت. وعلى صعيد العالم يُقدَّر أن يكون لدى صناديق استثمار النفط هذه حوالي ٢٠ في المائة من المخزون الاحتياطي العالمي. وفي حين يوجد تفاوت كبير في تقديرات حجم صناديق الثروة السيادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فما من شك أن هذه الصناديق والمكتسبات التي حققتها أخيراً، قد أسهمت في زيادة وزن بلدان مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي^٧.

وبالإضافة إلى الفوائض الكبيرة الحالية للحساب الجاري، ما زالت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحقق فوائض مرتفعة في الميزانية المالية. ففي الكويت، قُدِّر فائض ميزانية السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بأكثر من ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العموم، توضع الميزانيات المالية في جميع هذه البلدان على أساس توقعات بالغة التحفظ لسعر النفط. وعلى سبيل المثال، تقترض ميزانية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٨، أن متوسط سعر النفط سيبلغ ٤٥ دولاراً أمريكياً، أي ما يقل بنسبة ٥٠ في المائة عن السعر الحالي. وتهدف توقعات السعر المتحفظة إلى تحاشي الإنفاق الحكومي المفرط، بناء على الدروس المستفادة من الطفرات النفطية السابقة. ولكن يبدو أن النداءات من أجل زيادة الإنفاق العام لها ما يبررها، بالنظر إلى تزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية في أرجاء هذه المجموعة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة بين أبنائها من الشباب والحاجة لتنوع قاعدة التصدير الوطنية. ومن بين القطاعات التي تحتاج إلى موارد إضافية، التعليم والصحة والبنى التحتية والتنمية الصناعية. وعلى السلطات الوطنية، في ضوء الدلائل الإيجابية على النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على المدى القصير، أن تؤمن مشاركة كل فئات المجتمع في الفوائد الناتجة عن التوسع الاقتصادي الحالي.

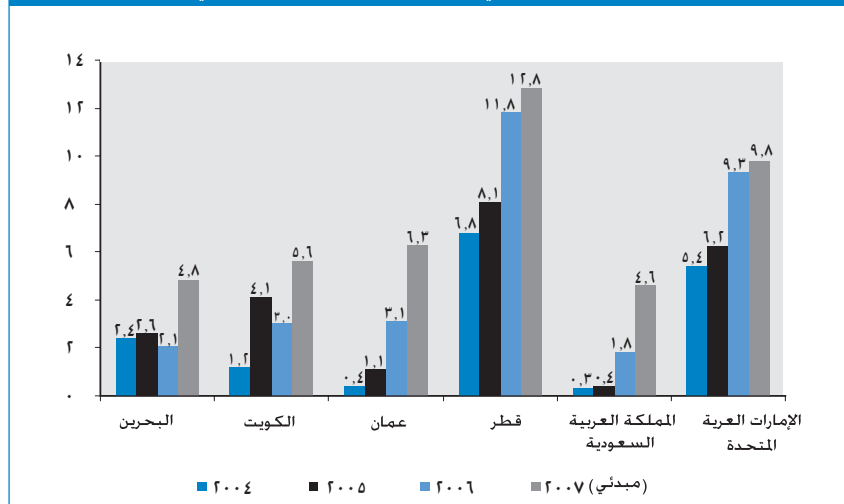
وعلى الصعيد النقدي، تسببت وفرة السيولة وتزايد الطلب على الاستهلاك والاستثمار والضعف المستمر لدولار الولايات المتحدة، في حدوث ضغوط تضخمية قوية في عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٥). ووفقاً لآخر البيانات الوطنية، فقد ارتفعت معدلات تضخم الأسعار الاستهلاكية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠٠٧، وبلغت خلال الربع الأخير منه أعلى المستويات لسنوات عديدة. ففي قطر والإمارات العربية المتحدة، رفعت الزيادة الكبيرة لتكاليف السكن والنمو السريع للاعتمادات الممنوحة إلى القطاع الخاص، معدل التضخم في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٢,٨ في المائة و٩,٨ في المائة بالترتيب. وبما أن حسابات مؤشر الأسعار الاستهلاكية لا تعكس بالكامل تغير الأوزان النسبية للإنفاق، فمن المحتمل أن تكون معدلات التضخم في كلا البلدين أعلى من ذلك. ففي عُمان والمملكة العربية السعودية، حيث بلغ مؤشر الأسعار الاستهلاكية للتضخم في عام ٢٠٠٥ نسبة ١ في المائة أو أقل، أسفرت الزيادات المستمرة لتكاليف الإيجار وأسعار المواد الغذائية عن تضخم أعلى بكثير في عام ٢٠٠٧. وفي الكويت والبحرين، بينما بدت زيادات الأسعار أكثر توازناً، فقد لعبت زيادة الإيجارات وأسعار المواد

٧ وفقاً لمعظم التقديرات، تبلغ قيمة مجموع أصول هذه الصناديق أكثر من ألف مليار دولار أمريكي.

الغذائية دوراً هاماً في تسريع التضخم. وأدت الزيادات المرتفعة لتكاليف السكن وأسعار المواد الغذائية في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تآكل القوة الشرائية لدى فئات واسعة من المجتمع، لاسيما الفئة ذات الدخل المتدني. وتتفق تلك الفئة نسبة مرتفعة من مجموع دخلها على السلع الأساسية (كالإيجار والمواد الغذائية والطاقة)، التي ارتفعت أسعارها أكثر بكثير من متوسط ارتفاع الأجور والمرتبات. ومؤخراً، طالب العاملون في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بزيادة كبيرة للأجور لكي يتمكنوا من مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وقد أسفر ذلك عن زيادات كبيرة لها في بلدان عديدة، لاسيما في القطاع العام. وعلى سبيل المثال، من المقرر زيادة مرتبات موظفي الحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٧٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومن شأن الضغط القوي لرفع المرتبات من أجل اللحاق بالزيادات المرتفعة لأسعار معظم السلع الاستهلاكية، أن يبقي الضغط تصاعدياً على معدلات التضخم في عام ٢٠٠٨.

وقد أدى اجتماع عوامل التضخم المحلي المتسارع واستمرار ضعف دولار الولايات المتحدة مقابل العملات الرئيسية الأخرى والتخفيضات الأخيرة في أسعار الفوائد المرجعية للبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، إلى نقاش حاد بشأن السياسات النقدية وأسعار الصرف التي تناسب بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولهذا النقاش أهميته خصوصاً وأنه يأتي في وقت ينبغي فيه على حكومات البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن تقرر ما إذا كانت ستمضي قدماً في خططها لإنشاء اتحاد نقدي بحلول عام ٢٠١٠، على إثر قرار عُمان في أواخر عام ٢٠٠٦ الانسحاب من خطة العملة الواحدة.

الشكل ٥ - معدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي (نسبة مئوية)



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية.

في الوقت الحالي، تربط جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي عملاتها بالدولار الأمريكي الولايات المتحدة، باستثناء الكويت. ونتيجة لذلك، تواجه السلطات النقدية في مجلس التعاون الخليجي تحدياً جدياً على صعيد السياسة ألا وهو أنها تستطيع تتبع آخر تحركات البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيض مستويات أسعار الفائدة، في الوقت الذي تتطلب فيه معدلات النمو الاقتصادي القوي وتزايد التضخم لديها، عوضاً عن ذلك، تقييد السياسة النقدية؛ أو أن تسمح باتساع الفارق بين أسعار الفائدة المحلية وأسعارها في الولايات المتحدة الأمريكية، محفزة بالتالي حركة دخول رؤوس الأموال وكذلك احتمال زيادة الضغط التصاعدي على العملات الوطنية. وإزاء هذا المأزق، اقترح المزيد من المحللين وخبراء السياسة العامة الانتقال إلى أنظمة أكثر مرونة لأسعار الصرف، كربط عملاتها بسلة من السلع عوضاً عن ربطها بالدولار. ومن بين الخيارات السياسية الأقل جذرية، القيام لمرة واحدة برفع قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار. ويتزايد البحث في هذا الخيار بالنظر لتعاظم قلق سلطات مجلس التعاون الخليجي إزاء التضخم، لاسيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إلا أن السلطات المالية والنقدية ما زالت تتردد في اتخاذ مثل هذا الإجراء نظراً إلى أنه يقلل من قيمة صادرات النفط وأصول الاحتياطيات الأجنبية، ويتسبب فضلاً عن ذلك في تعقيد التكامل النقدي. وتكرر هذه الدول التأكيد باستمرار على أنها ستبقي على ربط عملاتها بالدولار وأن الاضطرابات والمضاربات الحالية ليست سوى ظاهرة مؤقتة.

وعلى أثر الأرباح الكبيرة التي حققتها أسواق الأسهم في هذه البلدان ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، واجه العديد من هذه الأسواق تصحيحات هامة للأسعار في عام ٢٠٠٦. ففي المملكة العربية السعودية هبط مؤشر السوق الرئيسي أكثر من ٥٠ في المائة في تلك السنة، في حين هبطت مؤشرات السوق في قطر وفي دبي وأبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة ما بين ٤٠ و٤٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٧ انتعشت أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي بعد الأداء الضعيف في العام السابق وسجلت أرباحاً كبيرة. وعلى وجه التحديد سجل مؤشر أسهم مسقط في عُمان أكبر الأرباح في هذه المجموعة، بنمو يزيد عن ٦٠ في المائة، ليبليغ أعلى مستوى له في أواخر عام ٢٠٠٧. وفي قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حيث كانت الخسائر في عام ٢٠٠٦ الأكثر قساوة، استعادت أسواق الأسهم بعض مواقعها المفقودة، ولو بتصحيحات أدنى من تلك التي سبقت تصحيحات عام ٢٠٠٦. وبالنظر لقوة قاعدة الاقتصاد الكلي لهذه المجموعة، ونسبة العوائد إلى الأسعار، ومؤشرات مالية أخرى قريبة من المعدلات الدولية، تظل الدلائل العامة لأسواق أسهم بلدان مجلس التعاون الخليجي إيجابية. إلا أن الصغر النسبي لهذه الأسواق يمكن أن يتسبب في استمرار حدوث التقلبات. وعلاوة على ذلك، لم تتأثر بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير بالاضطرابات الأخيرة في سوق الائتمان الدولي الذي تسببت فيه أزمة الرهون العقارية دون الفضلى في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد

ساهم فائض السيولة في هذه البلدان وتدخل البنوك المركزية في الوقت المناسب والرغبة المتزايدة لدى المستثمرين المحليين بالاستثمار في أسواق الأسهم المحلية في التخفيف من الأثر السلبي لهذه الأزمة المالية.

جيم. البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً

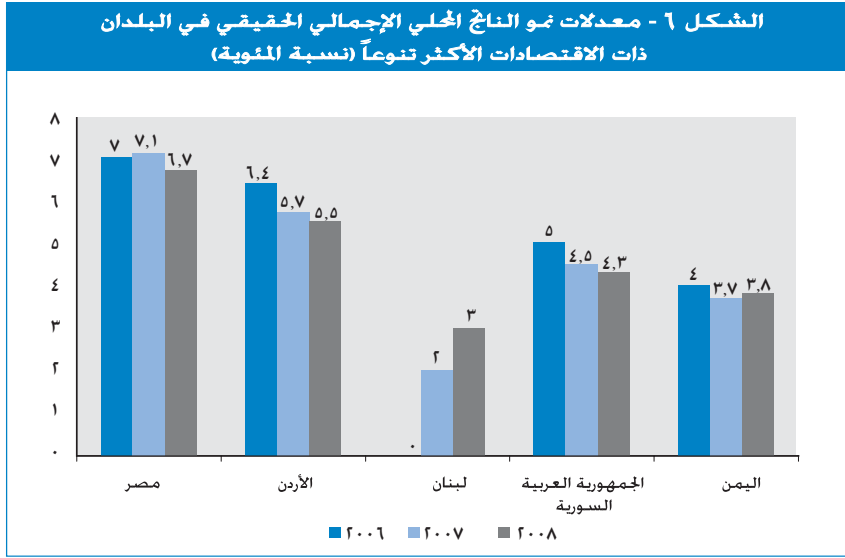
من المتوقع أن يكون متوسط النمو في مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة قد ارتفع قليلاً، من ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦,٠ في المائة في عام ٢٠٠٧. وعلى العموم، من المتوقع أن يظل نمط النمو في هذه المجموعة دون تغيير في عام ٢٠٠٨، وأن ينخفض متوسط النمو إلى ٥,٨ في المائة. ويخفي متوسط معدل النمو المرتفع نسبياً في هذه المجموعة فوارق جوهرية في البلدان كل على حدة (انظر الشكل ٦).

١. مصر

استمر النمو الاقتصادي قوياً في مصر وتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يُقدر بـ ٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت الذي تظل فيه توقعات الاقتصاد الكلي للبلد إيجابية إلى حد كبير، يتوقع أن ينخفض النمو إلى ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، ومرد ذلك جزئياً إلى الهبوط المرتقب في اقتصاد الولايات المتحدة وتباطؤ نمو الاستثمار.

وقد كان التوسع الاقتصادي القوي والواسع القاعدة الذي شهدته مصر في عام ٢٠٠٧، مدعوماً بطلب قوي على الاستهلاك والاستثمار المحلي وتعاضم شديد للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تزايد في التحويلات الكبيرة للعاملين في الخارج وفي إيرادات السياحة وقناة السويس. وبالإضافة إلى ذلك، شكل تكوّن رأس المال الثابت قوة محرّكة رئيسية للنمو، مع تعاضم زخم عملية الإصلاح الاقتصادي التي بوشر بها في عام ٢٠٠٤. وقد اختار البنك الدولي مصر مؤخراً كأفضل من قام بالإصلاح في العالم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إذ حققت تقدماً كبيراً في مجالات عديدة، منها مباشرة الأعمال التجارية وتسجيل الملكية والحصول على الاعتمادات وتسهيل التجارة عبر الحدود^٨. وفي شهر تموز/يوليو من عام ٢٠٠٧ كانت مصر أول

^٨ The World Bank, Doing Business 2008, available at: <http://www.doingbusiness.org/documents/DB-2008-overview.pdf>.



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية. بيانات ٢٠٠٧ (تقديرات) وبيانات ٢٠٠٨ (توقعات)
ملاحظة: يجري في نطاق هذا البحث تناول العراق وفلسطين على حدة كدولة وإقليم متأثرين بالنزاعات.

دولة عربية توقع إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسية، التي تهدف إلى توفير إطار لتحسين مناخ الاستثمار الدولي وتشجيع المساهمات الإيجابية التي تستطيع المؤسسات المتعددة الجنسية أن تقدمها في سبيل التنمية. وأثناء السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ازداد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بنسبة ٨٢ في المائة ليبلغ ١١,١ ملياراً أمريكياً. أما نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت مستوى متديناً بلغ ٠,٥ في المائة خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٤، فقد ارتفعت إلى ٨,٥ في المائة. ويمكن أن تعزى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى إنشاء شركات جديدة وزيادة رؤوس أموال شركات عاملة فعلا وبيع أصول لغير المقيمين وارتفاع تدفقات العوائد من القطاع النفطي.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧، حققت جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية نمواً قوياً، ومن أبرزها قطاعات النقل والسياحة وإيرادات قناة السويس والبناء. واستمر أداء قطاع التصنيع قوياً، في حين ظل نمو القطاع الزراعي ضعيفاً نسبياً. وتباطأت معدلات النمو في قطاعي النفط والغاز إلى حد كبير خلال السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، غير أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في تحقيق زيادة هامة في إيرادات التصدير. واستناداً إلى التوسع

الكبير في الصادرات غير النفطية، ارتفع مجموع إيرادات تصدير البضائع بنسبة ١٩,٢ في المائة. وبالرغم من هذه المكاسب، اتسع العجز التجاري لمصر نظراً إلى تزايد وارداتها من البضائع بنسبة ٢٤,٢ في المائة بين السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ والسنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٦. غير أن هذا الارتفاع في العجز التجاري تم تعويضه، بل وأكثر من ذلك، بارتفاع فائض الخدمات وصافي التحويلات غير الرسمية. فضلاً عن ذلك، أدى التوسع الاقتصادي القوي إلى تخفيض كبير في العجز المالي الإجمالي، حيث أن الإيرادات العامة فاقت النفقات العامة. وانخفض إجمالي معدل الدين الحكومي من نسبة ١٠٧ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ إلى أقل من ٩٢ في المائة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

وسجل معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية أعلى مستوى له في شهر آذار/مارس من عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١٢,٨ في المائة، ويعود ذلك جزئياً إلى التصحيحات التي قامت بها الإدارة لأسعار الوقود في عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين، انخفض مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر التضخم تدريجياً في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ ليبلغا ٨ في المائة و٦,٦ في المائة بالترتيب. إلا أن التضخم يمكن أن يظل مرتفعاً نسبياً خلال عام ٢٠٠٨ إذ يبدو من المرجح القيام بالمزيد من التخفيضات في الدعم الحكومي.

٢. الأردن

بينما يظل الانتعاش الاقتصادي في الأردن قوياً وعريض القاعدة، فمن المقدر بتباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومع توقع هبوط هام في اقتصاد الولايات المتحدة وانخفاض في النمو العالمي، من المتوقع أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد انخفض متوسط معدل التضخم السنوي من ٦,٢ في المائة في الفترة كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٥,٧ في المائة في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. وتباطأت إلى حد ما في عام ٢٠٠٧ طفرة في مجالي العقارات والبناء، والتي عززها تدفق الوافدين العراقيين واتخاذ العديد من الشركات الأجنبية من الأردن مقرأ لها، وبالتالي انخفض الضغط التصاعدي على الأسعار. ومن المرجح، في ضوء توقعات انخفاض نمو الطلب المحلي واستقرار أسعار السلع الدولية، أن يستمر انخفاض الضغوط التضخمية في عام ٢٠٠٨.

وقد كان النمو في عام ٢٠٠٧ مدعوماً بالزيادة الكبيرة في الطلب على الاستثمار الخاص وزيادة النفقات العامة. وارتفع مجموع الاستثمار بنسبة ١٦,٢ في المائة في أثناء الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦. واتجهت الحصة الرئيسية من

الإنفاق المحلي والاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي، لاسيما صناعات الإسمنت والتجهيزات والأدوية والمواد الغذائية. وبالمقابل، ظل الاستثمار في المشاريع الزراعية بالغ الانخفاض ولم يتعد نسبة ٠,٧ في المائة من مجموع الإنفاق الاستثماري. وأثناء الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ ازدادت النفقات العامة بنسبة ٨,٨ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، الأمر الذي شكل محفزاً قوياً للنمو. إلا أن الزيادة كانت نابعة فقط من ارتفاع النفقات الجارية، بما في ذلك الدفاع والأمن وتعويضات الموظفين وتسديد الفوائد، في الوقت الذي ظلت فيه النفقات الرأسمالية راكدة.

واستمرت معظم قطاعات الاقتصاد الوطني في التوسع بسرعة مطّردة خلال عام ٢٠٠٧. وسجلت قطاعات التمويل والتأمين والبناء والنقل والاتصالات معدلات نمو مرتفعة بشكل خاص أثناء الأشهر التسعة الأولى من السنة. وبالمقابل، تزايد النشاط التصنيعي بشكل طفيف فقط، بينما شهد القطاع الزراعي انكماشاً. ومن الممكن أن يشكل الاتجاه نحو النمو الضعيف أو الركود في مجالي التصنيع والزراعة مصدر قلق لدى السلطات في ضوء معدل البطالة المرتفع لاسيما بين الشباب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، قدر معدل البطالة الإجمالي بـ ١٤,٣ في المائة، أي أنه يمثل زيادة بالنسبة إلى عام ٢٠٠٦، وهو أدنى بقليل من المستوى الذي كان سائداً قبل التوسع الاقتصادي.

٣. لبنان

لقد عانى لبنان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ من انخفاضات حادة في النشاط الاقتصادي نتيجة حرب إسرائيل على لبنان في تموز/يوليو وأب/أغسطس من تلك السنة، وكذلك من التوترات السياسية التي أعقبتها. وبالرغم من الظروف السياسية والأمنية السيئة والنمو الذي لا يذكر خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، من المتوقع أن يسجل البلد نمواً إيجابياً بنسبة ٢ في المائة على مدار السنة. وبشكل مواز، خفت حدة الضغوط التضخمية بعض الشيء خلال عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يكون الارتفاع السنوي للأسعار الاستهلاكية قد انخفض من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ويُعزى الانتعاش البطيء للنمو بشكل أساسي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الخاص والإيرادات السياحية نتيجة الظروف السياسية والأمنية غير المؤاتية. وبالفعل، فقد انخفض عدد السياح أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧ بنسبة ٣٤,٧ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة. وقد عوض عن حالة الانكماش هذه إلى حد ما تزايد أنشطة القطاع العام جراء تكثيف جهود إعادة الإعمار بعد الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت حالة الانكماش هذه إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري. ولطالما عرف لبنان عجزاً كبيراً في ميزانه التجاري يتم تعويضه إلى حد بعيد من صافي إيرادات الدخل الأجنبي، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال إلى البلد وتحويلات المهاجرين اللبنانيين وإيرادات الخدمات، ولاسيما السياحة. وأثناء الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٧ اتسع نطاق العجز التجاري ليلبغ ١٧,٢ في المائة، إذ فاقت نسبة الواردات نسبة الصادرات بكثير. وانخفض إجمالي تدفقات رؤوس الأموال في أثناء الأشهر السبعة الأولى بنسبة ٨,٥ في المائة عما كانت عليه في الفترة نفسها من السنة الماضية. وعليه، لم تستطع التحويلات الإضافية والخدمات أن تسد العجز التجاري المتزايد. وكذلك، انعكست الأزمة السياسية الراهنة على الأداء المالي وبلغ العجز المالي نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الإنفاق في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٧، كما استمر تزايد الدين العام. إلا أنه من الجانب الإيجابي، تخطت الزيادة في الإيرادات العامة الزيادة في النفقات العامة في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٧. وفاق مجموع الإيرادات العامة بنسبة ١٨,٤ في المائة ما كان عليه في الفترة نفسها من السنة السابقة وبلغ ٣٩٦٧ مليون دولار أمريكي، في حين ارتفع مجموع النفقات العامة بنسبة ١٣,٢ في المائة وبلغ ٥٥١١ مليون دولار أمريكي. ويعزى ارتفاع جزء كبير من النفقات العامة إلى زيادة بنسبة ٤٥,٦ في المائة في التحويلات إلى شركة الكهرباء التي تمتلكها الدولة وإلى زيادة كبيرة في أموال خدمة الدين، التي بلغت ٢٧,٨ في المائة من مجموع النفقات في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٧. وقد وصل إجمالي الدين العام إلى ٤٠,٥٧ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ونسبة ٥٠,٥ في المائة من هذا الدين هي بالعملة الأجنبية. وبالتالي، فقد استمرت نسبة إجمالي الدين العام في الارتفاع من ١٧٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ١٧٨,٧ في المائة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٧.

ولن يستطيع لبنان أن يحقق إمكانات النمو المتاحة له إلا في أجواء من الاستقرار السياسي والأمني. وإن أمكن أن تخف حدة التوترات السياسية في عام ٢٠٠٨ إثر انتخاب الرئيس الجديد، فإنه يبدو من غير المرجح أن تُحل جميع العقد السياسية كلياً. وبناء عليه، ومع افتراض حدوث بعض التحسن على الجبهة السياسية، يصبح متوقعاً أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٤. الجمهورية العربية السورية

بالرغم من الانخفاض التدريجي في إنتاج النفط، تشهد الجمهورية العربية السورية فترة نمو اقتصادي قوي. وبالنظر إلى قوة أداء القطاع غير النفطي، فمن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط من ٥,٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٥ في المائة في عام

٢٠٠٧ وإلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويظل قطاع الخدمات، لاسيما التجارة والتمويل والتأمين والخدمات الاجتماعية والشخصية والسياحة، المحرك الرئيسي للنمو، مستفيداً إلى حد كبير من الطفرة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن تدفق الوافدين العراقيين بأعداد كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد أسهمت الإصلاحات الحكومية في عدد من المجالات، بما في ذلك السياسة الضريبية والوساطة المالية وتحرير التجارة في تحسين المناخ التجاري وتحفيز أنشطة الاستثمار المحلي والأجنبي. وفي الوقت نفسه، عوّض الارتفاع في أسعار النفط في عام ٢٠٠٧ إلى حد كبير الأثر السلبي لانخفاض إنتاج النفط الخام. وفي الواقع، فقد انخفض إجمالي الإنتاج الوطني من النفط الخام بنسبة ٣ في المائة فقط مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٦، وهو انخفاض أقل من المتوقع.

وتواجه السلطات السورية العديد من التحديات الكبيرة في مجال السياسة العامة بالرغم من بقاء الدلائل العامة للاقتصاد السوري إيجابية إلى حد بعيد. ومن أبرز تلك التحديات ازدياد العجز المالي باطراد في السنوات الأخيرة، ويُقدّر أنه تجاوز نسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في كلفة دعم الوقود وأصناف الدعم الأخرى. وفي ضوء استمرار الانخفاض المتوقع للإيرادات المالية لإنتاج النفط، والتي تشكل حالياً نسبة ٢٠-٣٠ في المائة من مجموع الإيرادات، تواجه السلطات الحاجة إلى تعزيز مصادر أخرى للإيرادات. ويبدو من غير المرجح في الوقت الحاضر أن تُعتمد ضريبة القيمة المضافة في المدى القصير، وهذا يعني ضمناً عدم وجود مجال لإحداث زيادة هامة في الإنفاق. ويشكل ارتفاع معدلات التضخم مجالاً آخر لقلق السلطات النقدية والمالية. وعلى أثر تدفق الوافدين العراقيين الكثيف إلى البلد، أدى الطلب على السكن والسلع الأساسية إلى ارتفاع في معدل التضخم من ١ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. غير أنه من المرجح أن يكون التوسع البطيء في الاعتمادات المحلية الممنوحة إلى القطاع الخاص والتخلي عن ربط العملة بدولار الولايات المتحدة قد أسفرا عن تراجع الضغوط التضخمية في عام ٢٠٠٧.

٥. اليمن

يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن دون الطاقة الكامنة لديها، على الأخص في ضوء معدل النمو السكاني المرتفع الذي يُقدّر بـ ٣ في المائة سنوياً^٩. وعلى الرغم من الظروف

٩ على أتر إعادة جدولة دينها لروسيا الاتحادية في عام ٢٠٠٥، انخفض الدين العام للبلد إلى حد كبير وهو يبدو الآن معقولاً نسبياً.
١٠ بلغ معدل الخصوبة ٦,٠٢ في عام ٢٠٠٥ وفقاً لتقديرات وتوقعات الأمم المتحدة.

الاقتصادية العالمية الملائمة والنمو القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي المجاورة، من المقدر أن يكون الإنتاج الحقيقي قد ارتفع بنسبة ٣,٧ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧، بعد أن كان بلغ ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨، بناء على افتراض حصول زيادة طفيفة في متوسط السعر السنوي للنفط.

وبينما أدى ارتفاع أسعار النفط أكثر من المتوقع وتزايد الإنفاق العام إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٧، تسبب الانخفاض في إنتاج النفط المقدر بنسبة ٤ إلى ٦ في المائة في إعاقة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقليص الإيرادات المالية. وارتفع الاستهلاك المحلي والطلب على الاستثمار نتيجة ازدياد تحويلات العمال والمساعدات الإنمائية من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف، بناء على ما اتفق عليه خلال مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبالنظر لاستمرار انخفاض إنتاج النفط اليمني منذ عام ٢٠٠١، فإن احتمالات النمو القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل تتوقف على اكتشاف واستغلال آبار جديدة للنفط والغاز وعلى التنوع الاقتصادي الناجح. والتنوع الاقتصادي هام بشكل خاص، لاسيما في ضوء المعدلات المرتفعة للبطالة والعمالة الناقصة، خاصة بين الشباب. وقد ساهمت عوامل عديدة في إعاقة النمو في القطاع غير النفطي، المقدر بـ ٥-٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، بما في ذلك المخاوف الأمنية ونقص الاستثمارات الكافية في مجال القدرات الإنتاجية وضعف البيئة المؤسسية والتنظيمية، بالرغم من التقدم الهام المحرز في هذه المجالات خلال السنوات القليلة الماضية. ويتطلب التغلب على هذه العقبات التزاماً قوياً من جانب الحكومة من أجل متابعة عملية الإصلاح الجارية والهادفة، في جملة أمور، إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص والتقليل من الاعتماد في الميزانية المالية على الإيرادات النفطية. وفي ضوء الإيرادات النفطية التي جاءت دون التوقعات والصعوبات السياسية والإدارية في تحصيل إيرادات ضريبية إضافية، يتوقع أن يزداد العجز المالي بشكل جوهري في غضون الأعوام القادمة.

وبعد أن تخطى التضخم نسبة الـ ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، انخفضت الضغوط بعض الشيء أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ومرد ذلك جزئياً إلى نجاح البنك المركزي في امتصاص جزء من فائض السيولة. إلا أنه في ضوء التأثير البالغ للدولار على طبيعة الاقتصاد اليمني، فإن البنك المركزي يفتقر إلى الأدوات اللازمة للتحكم بالكتلة النقدية بشكل فعال. ومع تزايد الضغوط لرفع المرتبات في القطاع العام بشكل هام خلال الأشهر الأخيرة، يتوقع أن يظل التضخم على مستوى مرتفع في عام ٢٠٠٨.

دال. البلدان والأقاليم المتأثرة بالنزاعات

١. العراق

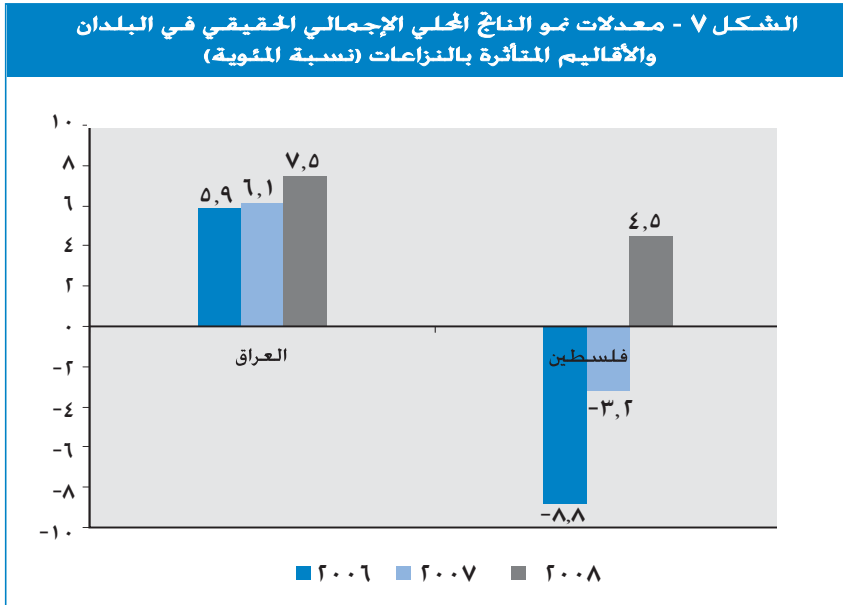
من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد ارتفع بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن المرجح أن تكون القيمة المضافة في مجال الأنشطة غير النفطية قد حققت نمواً هاماً، ومرد ذلك بشكل أساسي إلى المساعدات الكبيرة المدفوعة وإلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواسعة، بما في ذلك على سبيل المثال قطاع الهاتف المحمول. وبالمقابل، لم يتحقق التحسن المنتظر في قطاع النفط بسبب التدهور المستمر للوضع الأمني في أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وعلى افتراض وجود أسعار نفط مرتفعة واتجاه العنف نحو الانخفاض، يتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧.٥ في عام ٢٠٠٨.

وبالنظر إلى المخاوف الأمنية تتردد شركات النفط الدولية في توسيع نشاطها. وتقدر المستويات الحالية للإنتاج بحوالي مليوني برميل يومياً، مقابل مليونين ونصف مليون برميل يومياً قبل الحرب.

وعلاوة على ذلك، تعمل معظم المصافي دون طاقتها القصوى بسبب نقص الصيانة والأمن وأعمال التخريب. ونتيجة لمحدودية طاقة المصافي فإن العراق مضطر لاستيراد كمية من المشتقات النفطية من إيران للاستخدام المحلي. ويتوقف التوسع في إنتاج النفط إلى حد كبير على تعزيز الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي يتطلب تحسناً في الظروف الأمنية واستقراراً سياسياً أكبر. ولا يزال مشروع القانون المتعلق بالنفط الذي كثر النقاش حوله، والهادف إلى استقطاب المزيد من الشركات الأجنبية إلى البلد، محل جدل كبير. وفي حال إقراره يمكن أن يعود بإيرادات نفطية أكبر.

وإلى حد ما، يتوقف النمو في القطاع غير النفطي - القائم على الموارد الطبيعية والأنشطة التشغيلية- على المساعدات الحكومية والطلب الحكومي بهدف رفع الطاقة الإنتاجية. وفضلاً عن ذلك، تتوقف علاقات التجارة والاستثمار مع البلدان المجاورة على الوضع الأمني، إذ يتسبب إقفال الحدود بآثار ضارة، كذلك التي لحقت بالتجارة من جراء إقفال الحدود بين العراق وإيران في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٧.

وبالإضافة إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، تسبب إقفال الحدود وعدم الاستقرار السياسي والعنف الطائفي في زيادة الضغوط التضخمية، التي تعيق بدورها إمدادات البضائع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. إلا أن البنك المركزي نجح خلال عام ٢٠٠٧ في تخفيض التضخم إلى حد كبير. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قدر المعدل السنوي لارتفاع الأسعار بـ ١٧ في المائة مقابل حوالي ٦٥ في المائة تقريباً في نهاية عام ٢٠٠٦.



المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية. بيانات ٢٠٠٧ (تقديرات) وبيانات ٢٠٠٨ (توقعات)

ومن المتوقع أن تسجل الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٨ ارتفاعاً بسيطاً نظراً إلى ارتفاع أسعار النفط الذي فاق التوقعات في عام ٢٠٠٧. ومن المرتقب أن تبقى زيادة النفقات الرأسمالية وتجهيز القوات المسلحة، التي تشكل ثلث الميزانية، مجالات ذات أولوية عليا. وقد حصل أخيراً ارتفاع في نفقات الحكومات المحلية في نطاق الأنشطة الإقليمية لإعادة البناء وتوفير فرص العمل. وبالرغم من هذه الجهود تظل البطالة بالغة الانتشار، إذ يشكل العاطلون عن العمل، وفق التقديرات، ما يقارب الـ ٤٠ في المائة من قوة العمل.

٢. فلسطين

بناء على التقديرات المتاحة بالنسبة إلى الربعين الأولين من عام ٢٠٠٧، يتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين إلى ٣,٢ في المائة في تلك السنة. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل عديدة، من بينها ركود النشاط التصنيعي، وبلوغ القيمة المضافة في القطاع الزراعي حدّها الأدنى، دون ما كانت عليه في أي من السنوات الثلاث السابقة، وانخفاض عدد رخص البناء عن السنوات السابقة. وفضلاً عن ذلك، ما زال إقفال المعابر والحواجز يؤثر سلباً

على الأعمال التجارية، سواء من ناحية المبيعات أو الحصول على المدخلات من المواد الأولية. ويعاني القطاع المصرفي أيضاً، لاسيما في ضوء إفصال البنوك في قطاع غزة بسبب استمرار القيود المفروضة على أنشطتها من قبل إسرائيل. وينعكس تردي الحالة الاقتصادية في ارتفاع معدلات البطالة التي تقدر بـ ٢٦ في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الفقر بشكل مأساوي أثناء السنوات الماضية. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٦، قدر معدل الفقر بـ ٣٦,٩ في المائة، بالاستناد إلى مسح للإنفاق والاستهلاك قام به مكتب الإحصاء الفلسطيني. حتى أن تقديرات معدلات الفقر بالنسبة إلى الدخل قد بلغت هي الأخرى مستويات أعلى من ذلك أيضاً. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٧٠ في المائة من الأسر في غزة و٥٦ في المائة في الضفة الغربية كانوا يعيشون دون خط الفقر (الدخل) في عام ٢٠٠٧. ومن شأن الارتفاع في الاعتماد المصرفي، الذي زاد بنسبة ٢,٢ في المائة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ عن السنة السابقة، أن يعزى فقط إلى حجب التمويل عن السلطة الفلسطينية لأسباب سياسية في عام ٢٠٠٦. ولذلك فإن المساعدات الأجنبية، التي قاربت حدود ربع الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، تشكل مصدراً رئيسياً لاستقرار الطلب والعملية.

وفي أعقاب معادثات السلام بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حصلت فلسطين على ٧,٤ مليار دولار من تعهدات المانحين العالميين للسنوات الثلاث القادمة. ومع استئناف جهود المساعدات المنسقة، يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥ في المائة في ٢٠٠٨. إلا أن توقعات الاستقرار لا تزال غير مؤكدة ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني كثير النقلب ومعرضاً لعمليات الإغلاق. وفي الواقع، يرتبط استمرار القصور البنوي للاقتصاد مع الاحتلال والعزلة والاعتماد على المساعدات. وبناء على ذلك، فإن التغييرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي تعكس تفاوت مستويات استغلال قدرات هذا الاقتصاد الذي تمزقه الحرب، ولا تعكس النمو بمعناه الدقيق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تطبيق أنظمة فعالة لاجتياز المعابر يقلل من احتمال حدوث أي انخفاض هام لمستويات البطالة في المستقبل القريب. ويتطلب التأثير الفعال على البطالة حدوث انتعاش سريع على المدى المنظور وارتفاع في الطلب ونمو مطّرد على مدى فترة طويلة. وبالفعل، بينما تشكل مساعدات المانحين عاملاً ضرورياً للانتعاش، فإنها لا يمكن أن تؤدي إلى تنمية مستدامة ما لم تقترن بتسهيل حركة الناس والبضائع ورأس المال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول ١ : نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في المنطقة الإسكوا (نسبة مئوية)

٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧ (ب)	٢٠٠٦ (ب)	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	البلد/المجموعة
٧.٤	٨.٣	٩.٣	٨.٢	٩.٧	١١.٩	٢.٢	الإمارات العربية المتحدة
٦.١	٦.٣	٦.٥	٧.٨	٥.٦	٧.٢	٥.٢	البحرين
٥.٦	٥.٧	٥.٥	٥.٨	٥.٤	٢.٠	٢.٦	عمان
٩.٧	٨.٢	٦.٧	٦.١	٢٠.٨	٣.٥	٧.١	قطر
٥.٤	٥.٠	٦.٥	١٠.٠	١٠.٥	١٦.٥	٣.٠	الكويت
٤.٠	٣.٥	٤.٣	٦.٦	٥.٣	٧.٧	٠.١	المملكة العربية السعودية
٥.٥	٥.٢	٥.٩	٧.٣	٧.٧	٨.٩	١.٤	مجلس التعاون الخليجي
٥.٥	٥.٧	٦.٤	٧.٢	٨.٤	٤.٢	٥.٨	الأردن
٤.٣	٤.٥	٥.٠	٤.٥	٨.٦	١.١	٥.٩	الجمهورية العربية السورية
٣.٠	٢.٠	٠.١	١.٠	٥.٠	٣.٠	٢.٦	لبنان
٦.٧	٧.١	٧.٠	٦.٨	٤.٥	٤.١	٣.٢	مصر
٣.٨	٣.٧	٤.٠	٤.٦	٣.٩	٣.٨	٣.٥	اليمن
٥.٨	٦.٠	٥.٨	٥.٨	٥.٣	٣.٦	٣.٧	الاقتصادات الأكثر تنوعاً
٧.٥	٦.١	٥.٩	١٠.٠	٢٣.٠	٣٣.١ -	٨.٠ -	العراق
٤.٥	٣.٢ -	٨.٨ -	٤.٩	٢.٠	٨.٥	٣.٨ -	فلسطين
٧.٠	٤.٥	٣.١	٩.٠	١٨.١	٢١.٦ -	٧.٤ -	الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات
٥.٩	٥.٨	٥.٥	٦.١	٦.٤	٠.٢ -	٢.١	الاقتصادات الأكثر تنوعاً والمتأثرة بالنزاعات
٥.٦	٥.٤	٥.٨	٦.٩	٧.٣	٥.٧	١.٦	منطقة الإسكوا

المصدر : الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية وأرقام رسمية.
 (أ) تقديرات الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
 (ب) توقعات الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.



بيت الأمم المتحدة،
ساحة رياض الصلح،
هاتف : ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس : ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
ص.ب. : ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
موقع إلكتروني : www.escwa.un.org